مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: أثر التغيرات الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16 (عقود الإيجار) في ملائمة المعلومات المحاسبية (دراسة تحليلية)
اسم الكاتب: صالح فوزي الداود، أ.د. نواف فخر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6103
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 13:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 40- 2- 2024 : 285- 303

Damascus university Journal for the economic and political sciences
Vol 40 - 2- 2024 : 285 - 303

أثر التغيرات الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16 (عقود الإيجار) في ملائمة المعلومات المحاسبية (دراسة تحليلية)

صالح فوزي الداود، أ. د. نواف فخر

1. طالب ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة دمشق.
saleh1.daoud43@damascusuniversity.edu.sy
2. قسم المحاسبة، جامعة دمشق، تكاليف معيارية.
nawaf.fakher@damascusuniversity.edu.sy

الملخص:

هدف البحث إلى بيان أثر التغيرات الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16 (عقود الإيجار) في ملائمة المعلومات المحاسبية، اعتمد الباحث المنهج الوصفي من خلال وصف العلاقة بين متغيري الدراسة وإجراء التحليل المقارن لبعض بنود قائمة الدخل وإجمالي الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي، واستخدام نموذج (انحدار السهم) الذي طوره Ohlson(1995) وتعديله ليصبح مخصصاً لقياس مدى ملائمة المعلومات المحاسبية في تغيير أسعار الأسهم والناتجة عن معاملات الإيجار في اتخاذ القرارات. تم استخدام الأدوات الإحصائية الوصفية كالمتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري وغيرها، والاعتماد على مجموعة من الاختبارات لدراسة استقرار السلاسل الزمنية المقطعية للمتغيرات المدروسة ومن ثم استخدام نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية المتمثل بنموذج التأثيرات الثابتة. توصل البحث إلى وجود أثر للتغيرات الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16(عقود الإيجار) في ملائمة المعلومات المحاسبية، حيث يلاحظ أن النموذج الذي تم التوصل إليه دال معنوياً من خلال القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وشركة التدقيق، وعمر المنشأة، ونسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية.

الكلمات المفتاحية: IAS 17, IFRS 16، عقود الإيجار التشغيلي، عقود الإيجار التمويلي، سعر السهم، ملائمة المعلومات المحاسبية.

تاريخ الايداع: 2023/2/16
تاريخ النشر: 2023/3/19



حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب CC BY-NC-SA

The Effect of Changes Resulting From The Application of International Financial Reporting Standard 16 (lease contracts) in the Relevancy of Accounting Information (An analytical study)

Saleh Fawzi Al-Daoud[1] , Prof. Nawaf Fakhr[2]

1. Department of Accounting, Damascus University, Master student. saleh1.daoud43@damascusuniversity.edu.sy
2. Department of Accounting, Damascus University, Standard Costs. nawaf.fakher@damascusuniversity.edu.sy

Received: 16/2/2023
Accepted: 19/3/2023

Copyright:Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

Abstract:

The aim of the research is to demonstrate the effect of changes resulting from the application of International Financial Reporting Standard 16 (lease contracts) on the Relevancy of accounting information. The researcher adopted the descriptive approach by describing the relationship between the two variables of the study, conducting a comparative analysis of some items in the income statement and the total assets and liabilities in the statement of financial position, and using the (share regression) model developed by Ohlson (1995).

And amending it so that it is dedicated to measuring the Relevancy of accounting information in changing stock prices and resulting from lease transactions in decision-making. Descriptive statistical tools were used such as the arithmetic mean, median, standard deviation, etc., and reliance on a set of tests to study the stability of the cross-sectional time series for the studied variables, and then the use of the sectional time series regression model represented by the fixed effects model.

The research concluded that there is an effect of the changes resulting from the application of the International Financial Reporting Standard 16 (lease contracts) in the Relevancy of accounting information, as it is noted that the model that was reached is significant through the book value of equity rights, the auditing company, the age of the establishment, and the percentage of the total debts to equity rights.

Key words: IAS 17, IFRS 16, Operating Lease Contracts, Finance Lease Contracts, Share Price, Relevancy Of Accounting Information.

أولاً: الإطار العام للبحث general framework for research:

1-1 مقدمة Introduction:

تعد عمليات الإيجار أحد الأشكال الاقتصادية للتمويل بالنسبة للعديد من المنشآت، فقد انتشر نشاط تأجير الأصول بشكل كبير في العقود الأخيرة نظراً لتحقق العديد من المزايا لكل من المستأجر والمؤجر. فبالنسبة للمستأجر أصبح له القدرة في الحصول على الأصول والمعدات دون دفع كامل قيمتها أو قسم كبير من قيمتها، حيث يقتصر الأمر على دفع عوض ما مقابل فترة الإيجار مع الحفاظ على حق ملكية هذه الأصول للمؤجرين على أن يتم استردادها في حال التخلف عن شروط العقد المبرمة بينهم. وبالنسبة للمؤجر أصبح يحقق فوائد كبيرة، حيث نشطت عقود الإيجار من مبيعاته وحققت له تدفقات نقدية بصفة مستمرة. ونظراً للدور المهم الذي تلعبه المعلومات المالية والبيانات المحاسبية من حيث ملائمتها وقدرتها على التأثير في اتخاذ القرار، وانطلاقاً من هدف المنشآت في تحقيق الربح وتعظيم ثروة المساهمين، لذلك تم تناول هذا الموضوع لمعرفة آثار التغيرات الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 (عقود الإيجار) في ملائمة المعلومات المحاسبية لعددٍ من المصارف السورية.

2-1 مشكلة البحث وتساؤلاته Research problem and questions:

تتمثل مشكلة البحث في تحديد التغيرات الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 (عقود الإيجار) في القيم المحاسبية والمؤشرات والمعدلات التي تعتمد في حسابها على البيانات المالية، وفيما إذا كان لتطبيق المعيار أثر في تحسين ملائمة المعلومات المحاسبية، لأنه يترتب عليها آثار كبيرة على المستثمرين ومستخدمي البيانات المالية والمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة. أثّر تطبيق المعيار تأثيراً إيجابياً في تطبيق الأسس والمبادئ المحاسبية ذات الصلة وفي اتخاذ القرارات الملائمة، لأن عدم رسملة عقود الإيجار في قائمة المركز المالي وابقائها خارج قائمة المركز المالي يشوه قياس الربح وقيمة حقوق الملكية، ويحدث تغييراً في إجمالي الأصول والالتزامات والنسب التي تُشكل عليها، وهذا الأمر شكل التباساً لدى المستثمرين ومستخدمي القوائم، لأن الرسملة قد تخفض من قيمة الربح مؤقتاً ولكنها تزيد الكثير من القيم المحاسبية وهذا يؤثر في درجة ملائمة المعلومات المحاسبية بشكل عام. وعليه فإن مشكلة الدراسة تم صياغتها في التساؤل التالي:

هل تؤثر التغيرات الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16 (عقود الإيجار) في ملائمة المعلومات المحاسبية؟

3-1 فرضيات البحث Research hypotheses:

H0: لا تؤثر التغيرات الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16 (عقود الإيجار) في ملائمة المعلومات المحاسبية.

4-1 هدف البحث Research objective:

يهدف البحث إلى بيان آثار التغيرات الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16 (عقود الإيجار) في ملائمة المعلومات المحاسبية، وتتمثل التغيرات في(الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهتلاك، ونسبة التمويل الخارجي، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية، وحجم المنشأة الذي يقاس بإجمالي الأصول، ونسبة الرافعة المالية)، وفي هذا الإطار إن الأهداف الإجرائية تتحدد في تكوين إطار معرفي استناداً للدراسات السابقة وأدبيات المحاسبة التي تناولت (عقود الإيجار)، وأثر المعيار في مبلغ الربح وقيم الأصول والالتزامات، ومعرفة فيما إذا كانت هذه التغيرات ستؤثر في تحسين ملائمة المعلومات المحاسبية، ومن ثم البرهان على صحة الفروض، وتحديد النتائج.

1-5 أهمية البحثResearch importance :

إن استخدام الإطار المحاسبي وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 16)، لرسملة عقود الإيجار لدى المستأجرين وتحديد متطلبات العرض والإفصاح المرتبطة بها، وأثر تطبيقه في ملائمة المعلومات المحاسبية، يسهم في زيادة مصداقية وعدالة القوائم المالية، وبالتالي زيادة الاعتماد على البيانات والمعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارات رشيدة. وأيضاً تتجلى أهمية البحث كونه يكشف عن التغيرات التي قد تحدث عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 16 الذي صوب القياس المحاسبي وأنهى تشويه القيم المحاسبية وحسن عرضها والافصاح عنها، مما يساهم في رفع درجة ملائمة المعلومات المحاسبية، لاتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية المناسبة.

1-6 الدراسات السابقة Literature review:

تم استخدام العديد من الدارسات التي هدفت لتحديد الآثار المحتملة لتطبيق النماذج المحاسبية والافصاح عن عقود الإيجار، ويمكن تبويبها إلى مجموعتين وهي:

أولاً: الدراسات المتعلقة بعقود الإيجار وأثرها في البيانات المالية والمؤشرات ذات الصلة:

هدفت دراسة Susanti, M. et all (2020) بعنوان:

"The Impact of IFRS 16 (PSAK 73) Implementation on Key Financial Ratios: An Evidence from Indonesia"

"تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 (PSAK 73) على النسب المالية الرئيسية: دليل من إندونيسيا"

إلى تحديد تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 (PSAK 73) في البيانات المالية والنسب المالية الرئيسية لشركة طيران في إندونيسيا.

لبلوغ الهدف تم دراسة وتحليل القوائم المالية لشركة PT Garuda Indonesia Tbk التي بدأت بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 (PSAK 73) اعتباراً من عام 2019، شمل التحليل الأعوام 2018-2019، ثم تم مقارنة نتائج التحليل مع نتائج التحليل قبل تطبيق المعيار.

توصلت الدراسة إلى أن مستوى الربحية، والملاءة، والكفاءة في استخدام الأصول شهد انخفاضاً، لكن نسبة السيولة والربحية (ROE) ازدادت.

وهدفت دراسة Veverková (2019) بعنوان: "IFRS 16 AND ITS Impacts on Aviation Industry"

"المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 وتأثيراته على صناعة الطيران"

الى التركيز على القياس الكمي لتأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 على بنود البيانات المالية المختارة ونسب التحليل المالي.

لبلوغ الهدف تم تحليل محتوى البيانات الفعلية لخمسة عشر شركة طيران أوربية للفترة المالية 2010 – 2016، بالاعتماد على نسب العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وهامش الربح، ونسب الرافعة المالية من خلال إجمالي الدين إلى إجمالي الأصول (D/A)، ونسبة إجمالي الدين إلى حقوق الملكية(D/E).

توصلت الدراسة إلى أن رسملة عقود الإيجار بموجب المعيار الدولي المذكور لها تأثير ملموس على الأرقام في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وتؤدي إلى تغييرات كبيرة في نسب العائد والرافعة المالية.

كما تناولت دراسة محمد (2018) بعنوان:

"المحاسبة عن عقود الإيجار في ظل المعيار IFRS 16 وأثرها على تحسين القوائم المالية (دراسة مقارنة بالمعيار IAS 17)"

قواعد المحاسبة عن عقود الإيجار التي تضمنها معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) والمعيار IFRS 16، والمشكلات التي نجمت عن تطبيقهما بشكل مقارن.

تم استخدام الاستبيان (أو قائمة التقصي)، لمعرفة ردود أفعال الممارسين تجاه أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16، في تطوير المحاسبة عن عقود الإيجار، وفي تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) يؤدي إلى إظهار مشكلة التمويل خارج قائمة المركز المالي، وعدم التمثيل الصادق لعقود الإيجار، بينما يؤثر تطبيق المعيار (IFRS 16) بشكل إيجابي في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفي المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في قياس الأداء.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بملائمة المعلومات المحاسبية:

هدفت دراسة الشيخ (2022) بعنوان: "قياس تأثير تطبيق المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي في ضوء معيار المحاسبة المصري (49) لتحسين جودة التقارير المالية" إلى قياس تأثير تطبيق المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار المحاسبة المصري (49) في جودة التقارير المالية.

لهذا الغرض تم تحليل متطلبات تطبيق المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار، كما تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من المنشآت المستأجرة لقطاعي الأغذية والعقارات المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة الزمنية (2018-2021)، قامت الباحثة بتطبيق نموذج Ohlson المعّدل ونموذج Jones المعّدل بالأداء لقياس جودة الأرباح المحاسبية، وذلك من خلال استخدام النمذجة الإحصائية لبناء نموذجين لقياس الجودة (القيمة الملائمة للمعلومات، جودة الاستحقاقات).

توصلت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار الدولي IFRS 16 على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، ولكن لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قيمة الاستحقاقات الاختيارية بعد تطبيق المعيار.

وهدفت دراسة محمود (2018) بعنوان: "أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود الإيجار- على نفعية المعلومات المحاسبية وقرارات اصحاب المصالح في منشأة المستأجر- دراسة تجريبية" إلى اختبار أثر تطبيق IFRS 16 في الأداء المالي للمستأجرين، وفي نفعية المعلومات المحاسبية لأصحاب المصالح مقارنة بالمعيار IAS 17.

لبلوغ الهدف تم تقديم حالة افتراضية عن إحدى الشركات المستأجرة لإجراء مقارنة بين الممارسات الحالية ومتطلبات المعيار الجديد بشأن معالجة عقود الإيجار. كما تم الاعتماد على أسلوب الأسئلة الملحقة بالحالة التجريبية في تجميع البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث.

توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من المنافع للمعالجة المحاسبية الجديدة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 16 منها: تحسين جودة التقارير المالية، وقابليتها للمقارنة بين المنشآت التي تستأجر الأصول والمنشآت التي تقترض لشراء الأصول، وتوفير المعلومات الملائمة، وزيادة الشفافية، والحد من عدم تماثل المعلومات، وتحقيق الموضوعية، وبالتالي زيادة ثقة مستخدمي البيانات المالية.

وسعت دراسة xu,wei.,et all (2017) بعنوان: "Capitalized Leases Converting Financial Statements: Operating to"

"تحويل البيانات المالية: التشغيلية إلى عقود إيجار مرسملة" إلى رسملة عقود الإيجار التشغيلي بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 وإظهار أثرها في البيانات المالية.

تم إجراء تحليل لبيانات عينة مؤلفة من165 شركة أسترالية، بالاعتماد على نموذج Ohlson (1995) لتقدير القيمة السوقية للأسهم، وبيان الأثر في قائمة المركز المالي والنسب الرئيسية والقيم الملائمة.

توصلت الدراسة إلى أن رسملة عقود الإيجار التشغيلي تؤثر في ملائمة البيانات المالية.

1-7 منهج البحث وأدواتهResearch Methodology and Tools :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ويتجلى ذلك من خلال رسم خطوات ومراحل البحث ووصف العلاقة بين متغيري الدراسة، وإجراء التحليل المقارن لأهم بنود قائمة الدخل وإجمالي الأصول والالتزامات لتحديد الأثر المحتمل لتطبيق المعيار، وأيضاً من خلال

الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة لتكوين إطار معرفي شامل يغطي كافة جوانب البحث والمشكلة البحثية. وقد تم استخدام عدد من الأدوات الإحصائية والبرامج والاختبارات للبرهان على صحة الفرضيات وتحديد النتائج.

ثانياً: المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 16) عقود الإيجار International Financial Reporting Standard (IFRS 16) Leases:

2-1 تعاريف إجرائية:

عقد الإيجار التمويلي: هو عقد إيجار ينقل معظم المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل محل العقد.

عقد الإيجار التشغيلي: هو عقد إيجار لا ينقل معظم المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل محل العقد.

معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار: هو معدل الفائدة الذي يتسبب في أن تتساوى القيمة الحالية لدفعات الإيجار والقيمة المتبقية غير المضمونة مع إجمالي القيمة العادلة للأصل محل العقد وأي تكاليف مباشرة أولية للمؤجر.

معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر: هو معدل الفائدة الذي كان سيدفعه المستأجر لكي يقترض التمويل اللازم على مدى مدة مماثلة وبضمان مماثل للحصول على أصل بنفس قيمة أصل حق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة.

الدفعات الثابتة: هي الدفعات التي يؤديها مستأجر لمؤجر مقابل الحق في استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد الإيجار، بخلاف دفعات الإيجار المتغيرة (International financial reporting standards , Foundation, ifrs 16, Appendix A, P844.).

2-2 المقارنة بين معيار المحاسبة الدولي IAS 17 و المعيار IFRS 16:

إن عدم وجود معلومات حول عقود الإيجار في قائمة المركز المالي يعني أن المستثمرين والمحللين لم يكن لديهم صورة كاملة عن المركز المالي للمنشأة، ولم يتمكنوا من المقارنة بشكل صحيح بين المنشآت التي تقترض لشراء الأصول مع تلك التي تستأجر الأصول. (Aurora, C. (2017) P78).

كانت المعلومات التي يوفرها بيان المركز المالي، وبيان الدخل الشامل، وبيان التدفقات النقدية وفق المعيار (17) ليست كافية للمستثمرين والمحللين في اتخاذ القرارات، ولا تمكن من ضمان المقارنة السليمة بين أداء المنشآت. لأن الممارسة وفق المعيار (17) تتم من خلال تعديل العناصر في بيان المركز المالي والمعلومات التي تشير إلى عقد الإيجار التشغيلي الموضح في المرفقات، ومواجهة مشكلة تتعلق في تقدير المديونية، على عكس الالتزامات المرتبطة بعقد الإيجار التمويلي، والتي يتم الإفصاح عنها في بيان المركز المالي بقيمة مخفضة، حيث يتم عرض الالتزامات المرتبطة بعقد الإيجار التشغيلي في الملاحظات في قيمة غير مخصومة. (SACARIN (2017) ,P115).

تمكن عقود الإيجار وفق المعيار IFRS 16 المستأجر من الحصول على الأصول دون سداد كامل قيمتها، أي يتم الحصول على تمويل من قيمة هذه الأصول، ودفعات الإيجار عادة ما تكون ثابتة، وبالتالي هذا يعني عدم خسارة المستأجر عند ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال، ونقل المخاطر المتعلقة بقيمة الخردة للأصول في نهاية العقد إلى المؤجر. (محمود،2018، ص199).

يضطر المستخدمون الأفراد إلى رسملة عقود الإيجار التشغيلية بشكل فردي لأغراض التحليل المالي الخاصة بهم، نظراً لحقيقة أن هذه التعديلات تستند في الممارسات الجارية بالكامل إلى وجهة النظر الشخصية لمستخدم التقارير، وهذا يعني إمكانية الحصول على نتائج مختلفة جداً لنفس المنشأة. إن معيار محاسبة الإيجار وفق IFRS 16 يغير بشكل جوهري معاملات الإيجار، ومن المرجح أن يكون له آثار اقتصادية ومالية مهمة، ولا سيما من وجهة نظر المستأجر، حيث ينهي مشكلة إثبات عقود الإيجار خارج قائمة المركز المالي ويلغي نموذج المحاسبة المزدوج للمستأجرين، الذي يميز بين عقود الإيجار التمويلي في قائمة المركز المالي وعقود الإيجار التشغيلية خارج قائمة المركز المالي، ويقدم نموذجاً محاسبياً واحداً مشابهاً لعقد الإيجار التمويلي، ويتم الاعتراف بجميع عقود الإيجار تقريباً في قائمة المركز المالي، وذلك بإظهار أصل حق الاستخدام والتزام مالي (إيجار). ويستوجب الاشارة إلى أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 لن يطبق على عقود الإيجار قصيرة الأجل في غضون اثني عشر شهراً، وعلى عقود الإيجار عندما يكون

الأصل المؤجر منخفض القيمة، أما بالنسبة للمؤجرين هناك القليل من التغيير، وسيبقى تصنيف عقود الإيجار إلى عقود إيجار تمويلية وتشغيلية(Veverková, A, 2019, p1369).

2-3 المعالجة المحاسبية ومتطلبات التطبيق:

إن التغير من المعالجة المحاسبية السابقة وفق IAS 17 إلى المعيار IFRS 16 كان فقط في الدفاتر المحاسبية للمستأجر وذلك بإلغاء تصنيف عقود الإيجار التشغيلي، دون التغير في المعالجة المحاسبية لدى المؤجر. وعلى المستأجر القيام بالخطوات التالية لرسملة عقود الإيجار التشغيلية:

2-3-1 قياس أصل حق الاستخدام (IFRS,2016): على المستأجر في بداية تاريخ عقد الإيجار قياس حق الاستخدام بالتكلفة ويجب أن تتضمن(International financial reporting standards, Foundation, ifrs 16, P826):

1. تكلفة أصل حق الاستخدام، الذي هو مبلغ القياس الأولي لالتزام عقد الإيجار.
2. دفعات الإيجار التي تتم قبل تاريخ بداية عقد الإيجار، مطروح منه أية حوافز إيجار مستلمة.
3. التكاليف المباشرة الأولية التي تكبدها المستأجر.
4. التكاليف المقدرة التي ممكن أن يتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد وإعادة الموقع إلى الحالة الاصلية.

القياس اللاحق: بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم قياس قيمة أصل حق الاستخدام بتطبيق نموذج التكلفة، حيث يجب قياس أصل حق الاستخدام بالتكلفة مطروحاً منها أي اهتلاك متراكم وأية خسائر هبوط متراكمة. والتعديل تبعاً لأي إعادة قياس لالتزام عقد الإيجار.

2-3-2 قياس الالتزام:

في تاريخ بدء سريان عقد الإيجار يتم قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة أو المسددة حتى ذلك التاريخ. ويجب خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار، وإذا تعذر تحديد معدل الفائدة الضمني، فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي(المرجع السابق، ص826).

في تاريخ بدء سريان عقد الإيجار، تجمع دفعات الإيجار التي يتم تضمينها في قياس التزام عقد الإيجار مع الدفعات التالية لحق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد الإيجار، والتي لم يتم سدادها في بداية عقد الإيجار على النحو التالي (المرجع السابق، ص827):

1. الدفعات الثابتة ناقص أي حوافز إيجار مستحقة التحصيل.
2. دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، ويتم قياسها باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ بداية عقد الإيجار.
3. المبالغ التي يتوقع أن تكون مستحقة الدفع من المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
4. قيمة ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكد بدرجة معقولة من ممارسة ذلك الخيار.
5. الغرامات التي تُدفع بسبب إنهاء عقد الإيجار، إذا كانت مدة عقد الإيجار تعكس ممارسة المستأجر لخيار بإنهاء عقد الإيجار.

القياس اللاحق: بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم قياس الالتزام وذلك بزيادة المبلغ الدفتري لإظهار أثر الفائدة على التزام عقد الإيجار. وتخفيض المبلغ الدفتري لإظهار أثر دفعات الإيجار التي تم تسديدها. وإعادة قياس المبلغ الدفتري لإظهار أثر أي إعادة تقييم أو تعديلات عقد الإيجار لإظهار أثر دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعاد حسابها.

ثالثا: آثار التغيرات نتيجة تطبيق المعيار في ملائمة المعلومات المحاسبية:

3-1 التغيرات نتيجة تطبيق المعيار:

غالباً تتم عملية استئجار الأصول وتسجيلها بعقد إيجار تشغيلي خارج قائمة المركز المالي وفق المعيار IAS 17، وعند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 16 ورسملة هذه العقود في المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم عقود إيجار تشغيلي بشكل كبير، سيؤدي إلى ارتفاع هائل في قيمة الأصول والالتزامات المالية(Aurora,C.2017,P82).

يتم تخفيض الالتزامات بمقدار مدفوعات الإيجار، ولكن يتم زيادتها أيضاً من خلال مدفوعات الفوائد التي يتم سدادها على مدى فترة الإيجار بشرط ثبات العوامل الأخرى. يرى (Montinaro) أنه خلال فترة الإيجار تتناقص قيمة الأصول بسرعة أكبر من التزاماته، مما يتسبب في انخفاض حقوق المساهمين. ويمكن زيادة هذا التأثير إذا دخل المستأجر في عقود إيجار متعددة لها نفس تاريخ الاستحقاق والتي تبدأ في نفس الفترة، في حين يتم تخفيفها إذا قام على الأقل بتطوير محفظة إيجار متنوعة من حيث تاريخ البدء ومدتها. (Montinaro, E. 2017, P49).

ومع تطبيق المعيار قد تتأثر العديد من العناصر المشكلة للقوائم المالية، حيث تتغير المبالغ الدورية لمصاريف الفائدة المرتبطة بعقد الإيجار ارتباطاً بمدة الإيجار ومعدل الخصم، في حين أن هذه المصروفات تكون مرتفعة في الفترات الأولى، إلا أن المبلغ الإجمالي لها ينخفض في الفترات التالية، الأمر الذي قد يزيد من الربح قبل الضريبة والفائدة (EBIT) والأرباح قبل الضريبة والفائدة والإطفاء (EBITDA)(HAZIR.Ç,2019.p58) .

وفي ذات السياق، بحسب حالة الازدهار أو الانكماش التي يعيشها السوق، فعند شراء الأصول من الأموال المقترضة أو من مصادر التمويل الأخرى يجب أن يكون بهدف استثمار تلك الأموال بما يحقق عوائد كبيرة، حيث يكون تأثير الرفع المالي إيجابياً على العائد كلما كان معدل العائد على الاستثمار أكبر من معدل الفائدة المحتسبة. إذاً لابد من قياس مجموعة من العلاقات التي تربط هيكل رأس المال للمنشأة والفوائد واجبة الدفع عن الأموال المقترضة والمخاطر المرتبطة بها من خلال النسب التالية (فلوح وآخرون، 2021 ص203):

1. نسبة التمويل الخارجي = إجمالي الديون طويلة الأجل / إجمالي الأصول.
2. نسبة الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون / مجموع حقوق الملكية.

يرى الباحث أنه بموجب المعيار 16 يتم تخفيض حقوق الملكية المعلن عنها مقارنة بما كان وفق المعيار المحاسبة الدولي 17 للشركات التي لديها عقود إيجار خارج قائمة المركز المالي. وبشكل عام فإن التأثير الفعلي على حقوق ملكية المنشأة سوف يختلف ويتوقف على الرفع المالي. وأن التغيرات الناتجة عن تطبيق المعيار تتمثل في زيادة الأصول والالتزامات وتغير الأرباح قبل الفوائد والضرائب نتيجة الاعتراف بمصروف اهتلاك حق الاستخدام ومصروف الفائدة على الالتزام، واستناداً إلى ما سبق يمكن الاعتماد على الرافعة المالية كونها أحد التأثيرات الرئيسية التي من الممكن أن تتغير. ويتعين على الإدارة أن تجد طريقة تظهر بوضوح تأثير التغييرات على الأطراف الفاعلة. حيث من المفترض أن يكون التأثير فعالاً في عملية صنع القرار.

2-3 ملائمة المعلومات المحاسبية:

تتمتع المعلومات المحاسبية بعدة خصائص نوعية مما يجعلها مفيدة للمستخدمين ولمتخذي القرارات، ومنها (الملائمة والتوقيت المناسب، القابلية للمقارنة، المصداقية، القابلية للفهم). والملائمة وفق تعريف IASB " هي تلك المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرار عن طريق مساعدة المستخدمين على تكوين تنبؤات للنتائج المستقبلية أو تعزيز التنبؤات السابقة أو تصحيحها، ويمكن للمعلومات المحاسبية أن تكون ملائمة عن طريق تأثيرها على الفهم والأهداف والقرارات"(IASB,2010,P23-28).

يرى Agir أن القيمة الملائمة تتمثل في العلاقة بين المبالغ المحاسبية والقيم السوقية للأوراق المالية، وأن البنود المحاسبية تعتبر ذات قيمة ملائمة إذا كانت تفسر التغير في أسعار الأسهم، أي أن القيمة الملائمة تدور حول قيمة سعر الأسهم الذي يحدد قيمة المنشأة (Agir,2017,p79).

عرف Suadiye القيمة الملائمة على أنها "قدرة المعلومات التي يتم تقديمها من قبل البيانات المالية على عرض وتلخيص قيمة المنشأة"، ويمكن قياس القيمة الملائمة من خلال العلاقة الإحصائية بين المعلومات التي تعرضها القوائم المالية وقيم سوق الأسهم أو عائداتها(Suadiye,2012,p301-310).

تعتبر الملائمة أحد أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتكون المعلومات المالية ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في القرارات وإذا كان لها قيمة تنبؤيه (predictive value)، أو قيمة تأكيدية (Confirmation value)، أوكلاهما. وتؤثر الملائمة على خصائص نوعية معززة مثل القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، وتوفير المعلومات في الوقت المناسب، والقابلية للفهم. (مجلس معايير المحاسبة الدولية 2012خصائص 6-7)، وفي ذات السياق توصل (عثمان) إلى أن التحليل المالي ومؤشراته التي تعتمد على المعلومات المحاسبية لها دور واضح في اتخاذ القرار الاستثماري(عثمان، 2019، ص9).

قياس ملائمة المعلومات المحاسبية: يمكن دراسة العلاقة بين القيمة السوقية لحقوق الملكية والأرقام المحاسبية في إطار القيمة الملائمة من خلال الارتباط أو الانحدار، بحيث يكون المتغير السوقي(سعر السهم أو العائدات) متغير تابع ينحدر على المتغير المحاسبي الذي هو المتغير المستقل مثل الأرباح أو القيمة الدفترية لحقوق الملكية أو توزيعات الأرباح وبالتالي هناك نموذج لقياس ملائمة المعلومات المحاسبية الذي استخدمه(Ota, K, 2002, P7) عند دراسة القيمة الملائمة للأرباح المحاسبية x ، يستخدم هذا النموذج لدراسة العلاقة بين سعر السهم والأرباح المحاسبية أو القيمة الدفترية لحقوق الملكية BVt أو كلاهما معاً، ويأخذ شكل العلاقة التالية:

$$Pt = \alpha + \beta(BVt)Xt + \varepsilon t$$

حيث:Pt : سعر السهم للشركة t، α : الثابت،β :(العلاقة الدالية) معامل التغير بين المتغيرين،BVt : القيمة الدفترية لحقوق الملكية،Xt : الأرباح المحاسبية. εt : الخطأ العشوائي.

يرى الباحث أن المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن المستخدمين من بناء توقعات بشأن القرارات المراد اتخاذها في المستقبل، من خلال تخفيض درجة عدم التأكد، وتحسين قدرة متخذ القرار على تصحيح التوقعات السابقة والحالية، وتقييم نتائج القرارات المتخذة، من خلال المقارنة ما بين النتائج التي تم التوصل إليها عند الحصول على المعلومات الملائمة وما بين النتائج التي تم التوصل إليها سابقاً بناءً على قرارات تم اتخاذها في ظل غياب المعلومات المفيدة نتيجة لسياسات الإدارة النفعية.

ويرى الباحث أيضاً أن كل ذلك يشير إلى زيادة منفعة وملائمة المعلومات المحاسبية التي يولدها المعيار الجديد لتحقيق الأغراض والأهداف المختلفة.

رابعاً: الدراسة التحليليةAn analytical study:

تم الذكر سابقاً إن التغير من المعالجة المحاسبية السابقة وفق17 IAS إلى المعيار16 IFRS كان فقط في الدفاتر المحاسبية للمستأجر وذلك بإلغاء تصنيف عقود الإيجار التشغيلي، دون التغير في المعالجة المحاسبية لدى المؤجر. يشير الباحث إلى أن المصارف عينة الدراسة هي بمثابة مستأجر. تم الحصول على البيانات من موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، كانت البيانات المطلوبة للدارسة لهذا البحث هي بيانات تاريخية من القوائم المالية المنشورة (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل). ويتكون مجتمع الدارسة من المصارف الخاصة المدرجة أسهمها في سوق دمشق للأوراق المالية، يبلغ عدد أفراد المجتمع 14 مصرفاً، في حين أن عينة الدراسة تتألف من 11 مصرفاً بسبب استبعاد (بنك الشام، بنك البركة، بنك سورية الدولي الإسلامي) للاعتبارات الأتية: عدم توفر البيانات اللازمة للدارسة عن أحد المصارف خلال فترة الدراسة، إيقاف أسهم المصرف عن التداول مع استبعاد المصارف الإسلامية لطبيعة عملها المختلفة عن عمل المصارف التقليدية.

اعتمدت الدراسة على احتساب أهم النسب والبنود التي قد تتأثر نتيجة تطبيق المعيار (IFRS 16)، وقد تم إجراء التحليل المقارن للمصارف عينة الدراسة للفترات من العام 2017 إلى العام 2021 ، مع الإشارة إلى أن الأعوام 2017 و2018 هي (قبل التطبيق) وجرت المقارنة باستخدام المقاييس الوصفية كالمتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري وغيرها، واعتمدت الدراسة الإحصائية على مجموعة من الاختبارات لتحديد مدى استقرار السلاسل الزمنية المقطعية للمتغيرات المدروسة ومن ثم تم استخدام نماذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية والمتمثلة بنموذج التأثيرات الثابتة وإجراء اختبارات المشكلات القياسية للبواقي.

قياس متغيرات الدراسة:

تتمثل المتغيرات المستقلة بالتغيرات الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 16، الذي نتج عنه الاعتراف بحق استخدام الأصل والتزامات عقد ايجار. ويتم قياس متغيرات الدراسة المستقلة بواسطة المتغيرات والنسب التالية:

1. الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاهتلاك (EBITDA).
2. نسبة التمويل الخارجي (TLD/TA) = إجمالي الديون طويلة الأجل / إجمالي الأصول.
3. نسبة الديون إلى حقوق الملكية (TD/TE) = إجمالي الديون / مجموع حقوق الملكية.
4. حجم المنشأة (Entity Size)، ويقاس بإجمالي الأصول.
5. شركة التدقيق (Audit Firm)، اعتبرت متغير وهمي يأخذ قيمة 1 إذا كانت المنشأة مدققة من قبل (Ernest & Young, Deloitte, PwC or KPMG) وقيمة 0 عدا ذلك.
6. نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio) وتساوي إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول.
7. عمر المنشأة (Entity Age)، واعتبر متغير وهمي أيضاً يأخذ قيمة 1 إذا كانت قيمة الرافعة المالية أعلى من 30%، و0 غير ذلك.

يتمثل المتغير التابع بملائمة المعلومات المحاسبية.

يصار إلى قياس ملائمة المعلومات المحاسبية من خلال دراسة أسعار الأسهم ويمكن اعتبار أن معلومات وبيانات التقارير المالية هي معلومات ملائمة لأنها قادرة على التأثير في أسعار الأسهم. ولاختبار الارتباط بين القيمة السوقية (سعر السهم) وبين محتويات الأرقام المحاسبية وملائمتها نستخدم نموذج (انحدار السهم)، الذي طور من قبل Ohlson (1995) وفق النموذج التالي:

$$SPit = \alpha + \beta 1\text{EPS}it + \beta 2\text{BVSP}it + \varepsilon t \ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

SPit: سعر السهم السوقي للمنشأة i عن الفترة t، $BVit$: القيمة الدفترية لحقوق الملكية السوقي للمنشأة i عن الفترة t، EPSit: ربحية السهم السوقي للمنشأة i عن الفترة t.

ولاختبار مدى صحة الفرضية، قام الباحث بتطبيق نموذج Ohlson (1995)، وإجراء تعديله ليصبح مخصصاً لقياس مدى ملائمة المعلومات المحاسبية في التأثير على أسعار الأسهم والناتجة عن معاملات الإيجار، وذلك بعد تطبيق المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود الإيجار. وبعد إضافة المتغير الوهمي لتطبيق المعيار IFRS 16 الذي يأخذ قيمة 1 بعد تطبيق المعيار و0 قبل ذلك، وإضافة متغير شركة التدقيق لمعرفة مساهمة الشركة في إنتاج قوائم مالية مدققة وملائمة وتعرض بعدالة، ومتغير عمر المنشأة استناداً إلى ارتفاع الرافعة المالية والذي قد يدل على قدم الشركة وتشكل الأرباح ومنها ربحية السهم. لتصبح المعادلة على النحو التالي:

$$\mathbf{SPit} = \boldsymbol{\alpha} + \boldsymbol{\beta_1}\mathbf{BV}\text{PS}_{\mathbf{it}} + \boldsymbol{\beta_2}\mathbf{E}\text{PS}_{\mathbf{it}} + \boldsymbol{\beta_3}\mathbf{EBITDA}_{\mathbf{it}} + \boldsymbol{\beta_4}\text{TLDTA}_{\mathbf{it}} + \boldsymbol{\beta_5}\text{TDTE}_{\mathbf{it}} + \boldsymbol{\beta_6}\text{E}\mathbf{SIZE}_{\mathbf{it}} + \boldsymbol{\beta_7}\text{AF}_{\mathbf{it}} + \boldsymbol{\beta_8}\mathbf{LEV}\text{R}_{\mathbf{it}} + \boldsymbol{\beta_9}\text{EA}_{\mathbf{it}} + \boldsymbol{\beta_{10}}\text{ DUM IFRS16}_{it} + \boldsymbol{\varepsilon_{it}} \ldots.(2)$$

وفيما يلي النتائج بعد إجراء التحليل والحسابات اللازمة:

الجدول (1) يوضح نسبة التمويل الخارجي

البيان			السنوات		
اسم البنك	2017	2018	2019	2020	2021
بنك بيمو	0.024636	0.027684	0.024955	0.023483	0.02802
بنك بيبلوس	0.024468	0.020204	0.028058	0.017447	0.0158
بنك عودة	0.016571	0.019534	0.017923	0.019873	0.011015
بنك التمويل	0.045471	0.025596	0.030258	0.020674	0.014111
بنك قطر	0.011253	0.010846	0.011283	0.007892	0.006738
بنك الخليج	0.019127	0.024581	0.058793	0.021911	0.031535
بنك الشرق	0.028586	0.014687	0.014759	0.012437	0.014840
بنك العربي	0.021912	0.015331	0.023729	0.008050	0.007056
بنك الأردن	0.018780	0.017324	0.015810	0.015089	0.037661
بنك المهجر	0.016811	0.015028	0.020611	0.014587	0.012479
فرنسبنك	0.014172	0.015843	0.014886	0.011711	0.007664

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المالية المنشورة في هيئة الأوراق المالية السورية وبرنامجExcel.

الجدول (2) يوضح نسبة الديون إلى حقوق الملكية

البيان			السنوات		
اسم البنك	2017	2018	2019	2020	2021
بيمو	8.07166	9.223308	9.16397	7.712156	5.299141
بيبلوس	2.025084	2.481061	2.575585	1.522377	1.058499
عودة	3.586816	3.469973	3.256981	2.592491	1.654926
التمويل	7.46922	7.749032	5.735978	3.909352	3.936007
قطر	0.374894	0.423883	0.501207	0.350509	0.351308
الخليج	28.0763	82.68007	7.656259	5.441429	6.030239
الشرق	2.765371	4.324557	4.67213	2.586041	1.904501
العربي	3.202211	3.562198	3.709336	2.160762	3.061588
الأردن	3.202211	3.562198	3.709336	2.160762	3.061588
المهجر	7.402586	6.299677	4.545099	4.125373	3.15763
فرنسبنك	3.951171	4.582241	5.448616	2.803186	2.714892

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المالية المنشورة في هيئة الأوراق المالية السورية وبرنامجExcel.

الجدول (3) يوضح الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاهتلاك (EBITDA)

البيان			السنوات		
اسم البنك	2017	2018	2019	2020	2021
بيمو	4808115721	11042339375	16319855893	81068750312	2.21545E+11
بيبلوس	-3413563732	1950043774	5055161495	58978008911	89451372192
عودة	-2280050465	2519832997	5171588850	52551316329	97321543788
التمويل	1194302477	3683008183	4669812116	49263943764	67780489408
قطر	-10568222531	2298837016	3468413194	1.40597E+11	2.20776E+11
الخليج	-2654177831	2469229	677587687	35403169884	90434032980
الشرق	-938601249	2220869551	4744965236	30974077406	44514960203
العربي	-2941958210	1026873541	1565751412	49298560920	73446107453
الأردن	-1407067321	604465271	1413348347	22204977354	37493834957
المهجر	-69866132	3344053076	5298061263	42863612996	76741721317
فرنسبنك	-2163251146	1914052367	3544633011	56138206865	85907217236

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المالية المنشورة في هيئة الأوراق المالية السورية.

الجدول (4) يوضح نسبة الرافعة المالية

البيان			السنوات		
اسم البنك	2017	2018	2019	2020	2021
بيمو	0.8897666	0.9021843	0.9016132	0.8852179	0.841248
بيبلوس	0.6694306	0.7127312	0.7203255	0.6035486	0.514142
عودة	0.7819838	0.776285	0.7650917	0.7216416	0.623342
التمويل	0.8819254	0.8857016	0.8515435	1.1364142	0.797407
قطر	0.2726712	0.2976951	0.3338694	0.2595384	0.259976
الخليج	0.9656077	0.9880497	0.8844767	0.8447549	0.857757
الشرق	0.7344219	0.812191	0.8236994	0.721141	0.655707
بالعربي	0.7748606	0.8070561	0.8125444	0.6332117	0.591382
الأردن	0.7620301	0.7808074	0.7876558	0.6836206	0.753791
المهجر	0.880989	0.8630076	0.8196606	0.8048923	0.759478
فرنسبنك	0.7980962	0.8208605	0.844928	0.7370626	0.730813

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المالية المنشورة في هيئة الأوراق المالية السورية وبرنامجExcel.

الجدول (5) يوضح الجهة المدققة لعينة الدراسة

البيان			السنوات		
اسم البنك	2017	2018	2019	2020	2021
بيمو	Deloitte	Deloitte	فرزات العمادي	قحطان السيوفي	قحطان السيوفي
بيبلوس	التيناوي	Ernest & Young	Ernest & Young	قحطان السيوفي	قحطان السيوفي
عودة	قحطان السيوفي	Ernest & Young	أحمد رضوان الشرابي	شركة السمان	شركة السمان
التمويل	Ernest & Young	Ernest & Young	أحمد رضوان الشرابي	أحمد رضوان الشرابي	فرزت عمر العمادي
قطر	محمد اليغشي	محمد اليغشي	قحطان السيوفي	مجد الدين الشهوان	مجد الدين الشهوان
الخليج	محمد صالح كنج	محمد صالح كنج	فرزت العمادي	محمد عبد الله المكسور	مجد شموط
الشرق	فرزت العمادي	فرزت العمادي	أحمد رضوان الشرابي	شركة السمان	شركة السمان
العربي	Deloitte	قحطان السيوفي	قحطان السيوفي	اسعد صلاح شرباتي	أسعد صلاح شرباتي
الأردن	يو تي سي إنترناشيونال	يو تي سي إنترناشيونال	يو تي سي إنترناشيونال	يو تي سي إنترناشيونال	محمد يوسف الصيرفي
المهجر	Ernest & Young	Ernest & Young	مجد الدين الشهوان	قحطان السيوفي	شركة السمان
فرنسبنك	Deloitte	Deloitte	فرزت العمادي	محمد يوسف الصيرفي	محمد يوسف الصيرفي

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المالية المنشورة في هيئة الأوراق المالية السورية.

اختبار الفرضيات Hypothesis testing:

بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي EViews لتحليل البيانات المدروسة، تم استخدام الأساليب الإحصائية لوصف المتغيرات المدروسة قبل تطبيق IFRS 16 وبعده، وتمت تجزئة السلسلة الزمنية المقطعية لتضم فترتين قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه، تم اختبار التوزيع الطبيعي عن طريق اختبار (Jarque-Bera) لجميع المتغيرات المدروسة، واختبار السلاسل الزمنية المقطعية والمتمثلة بنموذج التأثيرات الثابتة لكشف أثر تطبيق IFRS 16 في ملائمة المعلومات المحاسبية، واختبار المشكلات القياسية للبواقي عن طريق قيمةDurbin-Watson.

يشير الباحث إلى أنه تم استبعاد المتغيرات الوهمية الدالة على تطبيق المعيار IFRS 16 ، وشركة التدقيق، وعمر المنشأة من التحليل المعتمد على الإحصاء الوصفي كونه يأخذ قيمة 0 أو 1 فقط وإدخاله لاحقاً في نماذج الانحدار لتحديد أثر تطبيق المعيار. وفيما يلي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة التي تم الحصول عليها من البرنامج:

الجدول رقم (6) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة قبل تطبيق IFRS 16

الفترة	المتغير	المتوسط	وسيط	أكبر قيمة	أصغر قيمة	الانحراف المعياري
الفترة عن الأعوام 2017- 2018	SP	565.6955	485.88	1033	245	226.556
	BVPS	362.2857	395.6923	534.008	14.75665	138.7788
	EPS	-21.69344	-14.2288	43.18958	-104.443	47.70949
	EBITDA	4.62E+08	8.16E+08	1.1E+10	-1.1E+10	4.05E+09
	TLDTA	0.020384	0.018954	0.045472	0.010847	0.007539
	TDTE	9.022078	3.768994	82.68007	0.374894	17.3732
	Esize	1.1E+11	9.99E+10	3.04E+11	3.02E+10	6.97E+10
	LAVERG	0.77538	0.802576	0.98805	0.272671	0.176724

الجدول رقم (7) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بعد تطبيق IFRS 16

الفترة	المتغير	المتوسط	وسيط	أكبر قيمة	أصغر قيمة	الانحراف المعياري
الفترة عن الأعوام 2019 - 2020	SP	548.74	476.9	867.5	310.41	186.2196
	BVPS	691.051	512.5507	1413.554	61.03784	406.0491
	EPS	347.7706	217.4774	930.3032	-5.19326	363.2375
	EBITDA	3.05E+10	1.93E+10	1.41E+11	6.78E+08	3.46E+10
	TLDTA	0.019738	0.017686	0.058793	0.007893	0.01059
	TDTE	3.924497	3.709336	9.16397	0.350509	2.27E+00
	Esize	1.87E+11	1.47E+11	6.55E+11	3.32E+10	1.35E+11
	LAVERG	0.753475	0.796274	1.136414	0.259538	0.184062

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

استناداً إلى الجداول أعلاه وعند مقارنة الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة قبل وبعد تطبيق المعيار، نجد أن المتوسط الحسابي للمتغير (سعر السهم) قبل تطبيق المعيار IFRS 16 كان 565.6955 ليرة سورية وقد انخفض بعد تطبيق المعيار إلى 548.74 ليرة، وأن متوسط متغير القيمة الدفترية لحقوق الملكية قبل تطبيق المعيار كان 362.2857 وازداد المتوسط بعد تطبيق المعيار إلى 691.051 ليرة سورية ، وأن متوسط المتغير (ربحية السهم) قبل تطبيق المعيار كان 21.69344- ليرة سورية حيث ازداد المتوسط بعد تطبيق المعيار إلى 347.7706 ليرة سورية، وأن متوسط متغير الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاهتلاك قبل تطبيق المعيار كان 4.62E+08 ليرة سورية والذي انخفض بعد تطبيق المعيار إلى 3.05E+10 ليرة سورية، وأن متوسط متغير نسبة التمويل الخارجي انخفضت من 0.020384 إلى 0.019738 ، وأن متوسط متغير نسبة الديون إلى حقوق الملكية انخفضت من 9.022078 إلى 3.924497، وأن متغير حجم المنشأة ارتفع من 1.1E+11 إلى 1.87E+11، وأن متغير الرافعة المالية انخفض من 0.77538 إلى 0.753475. وبذلك نستنتج من التحليل المقارن الوارد أعلاه أن تطبيق المعيار كان له الأثر في النسب للمصارف عينة الدراسة للأسباب التالية:

1. يعتبر بند الأرباح قبل الفوائد والضرائب أحد البنود الهامة في قائمة الدخل. وبالتالي الاعتراف بمصروف اهتلاك حق استخدام الأصل وفائدة على التزام الإيجار خفض كل من الأرباح قبل الفوائد والضرائب، والأرباح قبل الضرائب، وصافي الربح.
2. أن الارتفاع في الأصول ناتج عن التغير في حجم المنشأة، والاعتراف بحق استخدام الأصل، نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع متوسط حجم المنشأة، الأمر الذي يدل على ارتفاع صافي أصول المنشأة، في ذات السياق الأمر الذي غير في النسب الهامة نتيجة الاعتراف بحق استخدام الأصل، والذي يقابله التزام عقد الإيجار، وهذا أثر في نسب التمويل الخارجي ونسب الديون إلى حقوق الملكية، كما نوهنا أعلاه.

تحديد أثر تطبيق IFRS 16 في ملائمة المعلومات المحاسبية لعينة الدراسة وللفترات المدروسة:

فيما يلي مخرجات نموذج الانحدار الذي تم الحصول عليه من برنامج EViews:

الجدول (8) يوضح اختبار الاحصاءات الوصفية

	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std. Dev.	Skewness
AF	0.218182	0	1	0	0.416818	1.364699
BVPS	825.152	4.87E+02	2587.111	14.75665	7.11E+02	1.227809
EA	0.927273	1.00E+00	1	0	2.62E-01	-3.29066
EBITDA	3.25E+10	4.81E+09	2.22E+11	-1.10E+10	5.05E+10	2.150603
EPS	338.655	32.20831	1397.416	-104.443	468.791	0.863077
ESIZE	2.24E+11	1.39E+11	1.50E+12	3.02E+10	2.41E+11	3.141276
IFRS 16	0.6	1	1	0	0.494413	-0.40825
LAVERG	0.745815	0.781984	1.136414	0.259538	0.179984	-1.28632
TDTE	5.764636	3.562198	82.68007	0.350509	11.28108	6.048409
SP	642.5815	609	1475	245	286.4868	1.073876
TLDTA	0.019448	0.017325	0.058793	0.006738	0.009386	1.758543

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامجEViews

الجدول (9) يوضح قيمة Jarque-Bera لمعرفة التوزيع الطبيعي

	Jarque-Bera	Probability
AF	17.11542	0.000192
BVPS	14.02684	0.0009
EA	277.8759	0
EBITDA	99.50648	0
EPS	8.098065	0.017439
ESIZE	466.9702	0
IFRS16	9.230324	0.009901
LAVERG	22.82952	0.000011
TDTE	3654.384	0
SP	12.60542	0.001831
TLDTA	78.75321	0

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews.

لتحديد فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، نلاحظ من معطيات الجداول أعلاه أن قيمة Jarque-Bera لكافة المتغيرات هي أكبر من 5، وباحتمالية لكافة المتغيرات أصغر من 5، وهذا يعني أن هذه القيم تشير إلى أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي. لأنه يجب أن تكون قيمة Jarque-Bera أقل من 5.99 والاحتمالية أكبر من5.

ومع الأخذ بعين الاعتبار التباين الذي يمكن أن يكون موجوداً بين المصارف، تم استخدام نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model)، الذي يسمح بأخذ عدم التجانس الموجود بين المنشآت، وبذلك ينعكس التباين غير المشاهد بين المنشآت في الحد الثابت. ولمعرفة هل هذا الأثر موجود أم لا، وهل يوجد أثر للفترة الزمنية المدروسة؟ تم إجراء الاختبارات حيث أظهرت نتائج الاختبارات أنه لا يوجد تأثير للفترة الزمنية المدروسة، ويرجح السبب إلى أن البيانات مجمعة بشكل سنوي وليس ربعي، وأنه لا يمكن اهمال الأثر الثابت. وقام الباحث بتثقيل النموذج بأوزان المصارف للحصول على تقدير أفضل لمعلمات النموذج، والتثقيل هنا كان للمعنوية. وبعد أجراء عدة اختبارات كان هناك نوع واحد للتثقيل وهذا مكن من إيجاد النموذج الأمثل وإيجاد المعنوية المناسبة بحكم أن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي. وفيما يلي مخرجات برنامجEViews .

الجدول (10) نموذج الاثار الثابتة بين التغيرات الناتجة عن تطبيق (IFRS16) وسعر السهم

Dependent Variable: SP				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
BVPS	0.206402	0.067776	3.04533	0.0123
AF	146.1111	49.0327	2.97987	0.0138
EPS	-0.23499	0.118229	-1.98759	0.0749
EA	-267.579	77.00696	-3.47474	0.006
EBITDA	1.52E-09	1.28E-09	1.19289	0.2604
ESIZE	4.98E-10	3.46E-10	1.439536	0.1806
IFRS16	9.823077	41.03955	0.239356	157030.
LAVERG	205.5703	215.7139	0.952977	0.3631
TDTE	-2.19407	0.854118	-2.56881	0.0279
TLDTA	-977.691	1462.985	-0.66829	0.5191
C	479.4176	180.1274	2.661547	0.0238

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
Root MSE	108.3512	R-squared	0.888654	
Mean dependent var	822.1334	Adjusted R-squared	0.823156	
S.D. dependent var	422.7827	S.E. of regression	137.8084	
Sum squared resid	645699.3	F-statistic	13.56769	
Durbin-Watson stat	2.189779	Prob(F-statistic)	0	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews.

نلاحظ من الجدول السابق أن نموذج التأثيرات الثابتة المثقل بأوزان المصارف عينة الدراسة هو نموذج معنوي، حيث بلغت قيمة أحصاء فيشر13.56769 وبمعنوية (Prob(F-statistic تساوي 0، كما أن قيمة معامل التحديد بلغت 0.88، مما يشير إلى أن التغيرات الناتجة عن تطبيق المعيار تفسر ما قيمته 88% من سعر السهم. وللتأكد من أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، والذي يعد شرطاً ضرورياً لجودة الاستدلال الإحصائي. مع الإشارة إلى أن قيمة Durbin-Watson stat بلغت(2.189779) وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء أو البواقي، وبالتالي عدم وجود مشكلة الارتباط بين الأخطاء، كما نلاحظ أن المتغير(عمر المنشأة EA)والمتغير(نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي حقوق الملكية TDTE) معنويان عند مستوى دلالة 5% وإشارتهما سالبة مما نستنتج أن لعمر المنشأة، ونسبة الديون إلى إجمالي حقوق الملكية تأثيراً سلبياً على سعر السهم، حيث كلما تقدم المصرف في العمر وارتفعت نسبة الديون إلى حقوق الملكية كلما انخفض سعر السهم، بالتالي كانت هناك قدرة لهذه المعلومات المفصح عنها نتيجة تطبيق المعيار في تفسير التغير في أسعار الأسهم، والخلاصة يمكن القول أن تطبيق المعيار (IFRS16) أثر في المعلومات المحاسبية بحيث أصبحت أكثر ملائمة لأنها أثرت في تغير أسعار الاسهم. وعليه يصبح النموذج وفق الشكل التالي:

SP = 479.4176+ 0.206401521046*BVPS + 146.111058364*AF - 0.23498975259*EPS - 267.579107247*EA+9.82307746177*IFRS16+205.570271456*LAVERG-2.19406824755*TDTE - 977.691363019*TLDTA + 479.417577105 + 4.97766221577e-10*ESIZE + 1.52262115542e-09*EBITDA + 180.1274

واستناداً إلى النموذج يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وهي: يوجد أثر للتغيرات الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 (عقود الإيجار) في ملائمة المعلومات المحاسبية.

خامساً: النتائج والتوصيات:

5-1 النتائج The results:

أظهرت نتائج تحليل بيانات عينة الدراسة واختبار الفرضية إحصائياً ما يلي:

وجود أثر للتغيرات الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16(عقود الإيجار) في ملائمة المعلومات المحاسبية، حيث يلاحظ أن النموذج الذي تم التوصل إليه دال معنوياً، واستطاع تفسير التغير في سعر السهم لعينة الدراسة من خلال القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وشركة التدقيق، وعمر المنشأة، ونسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية. وأن تطبيق المعيار والتغيرات الناتجة عنه حققت لمتخذي القرارات معلومات مالية ملائمة وموثوقة وعالية الجودة وسهلة الفهم.

5-2 التوصيات The recommendations :

انطلاقاً من النتيجة المشار إليها أعلاه يوصي الباحث بما يلي:

على إدارة المنشآت التي تنوي تطبيق المعيار IFRS16 العمل على تعميق وفهم وإدراك وخبرة العاملين لديها، لما له من أهمية وأثر في ملائمة المعلومات المحاسبية والافصاح المحاسبي، وتحسين المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية. وإلزام تطبيق المعيار IFRS 16 والمعايير الأخرى ذات الصلة في المنشآت غير الملزمة بتطبيق المعايير، وذلك لتحسين خصائص المعلومات المحاسبية من حيث الملائمة والمصداقية وقابلية المقارنة مما يساعد في اتخاذ القرارات وتدعيم المزايا التنافسية.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع في اللغة العربية:

1. الشيخ، امل علي السيد احمد. (2022). قياس تأثير تطبيق المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي في ضوء معيار المحاسبة المصري (49) لتحسين جودة التقارير المالية –دراسة تطبيقية–مجلة البحوث المالية والتجارية ،المجلد (23) ،العدد (3) .
2. عثمان، قيس. (2021). "دور أدوات التحليل المالي ومؤشراته في ترشيد قرارات المستثمرين" – دراسة ميدانية في سوق دمشق للأوراق المالية . -مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و السياسية. المجلد 35، العدد 1. جامعة دمشق – سورية.
3. فلوح، صافي، وآخرون، تحليل القوائم المالية، كلية الاقتصاد، منشورات جامعة دمشق، دمشق ،2020–2021.
4. محمد، تامر سعيد عبد المنعم. (2018). المحاسبة عن عقود الإيجار في ظل المعيار IFRS 16 وأثرها على تحسين القوائم المالية (دراسة مقارنة بالمعيار (IAS17) ، جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد 22،عدد2.
5. محمود، عمرو السيد زكى.(2018). أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقـم (16) عقود الإيجار– على نفعية المعلومات المحاسبية وقرارات اصحاب المصالح في منشأة المستأجر– دراسة تجريبية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية قسم المحاسبة – كلية التجارة –جامعة الإسكندرية، العدد الثاني– المجلد الثاني– 2018.

المواقع الالكترونية:

1. سوق دمشق للأوراق المالية.
2. هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

المراجع الأجنبية:

1. Agir, P., 2017, "A Comparative Analysis of the Effect of IFRS Adoption on Value Relevance of Accounting Information in an Emerging Economy: A Focus on Listed Deposit Money Banks in Nigeria", International Journal of Banking and Finance Research, (Vol. 3, No.2).
2. Aurora, C, Lease Accounting Under IFRS 16 AND IAS 17 – A comparative Approach, Contemporary Economy Journal, Constantin Brancoveanu University, vol. 2(2), 2017
3. HAZIR. Çağrı Aksoy , TFRS 16 – Kiralamalar'ın Grup İçi Muhasebe Politikaları Çerçevesinde Değerlendirilmesi, Muhasebe ve Finans Dergisi - Nisan / 2019 Sayı (82)
4. IASB, 2010, Conceptual Framework for Financial Reporting, IFRS Foundation.
5. International financial reporting standards, Foundation, IFRS 16.
6. Montinaro. E, A Shift in Lease Accounting: The Study of the Transition from IAS 17 to IFRS 16, Bachelor's Degree Thesis, Department of Economics and Business: Accounting, LUISS Guido Carli, Roma, Italia,2017.
7. Ohlson, J. A. Earnings, book values and dividends in equity valuation. Contemporary Accounting Research, 11(2), p661–687, (1995).
8. Ota, K, "The Impact of Price and Return Models on Value Relevance Studies: A Review of Theory and Evidence", Working Paper, The Australian National University, 2002
9. Săcărin, M, IFRS 16 "Leases" – consequences on the financial statements and financial indicators, Audit Financiar, vol. XV, nr. 1(145)/2017.
10. Suadiye, G., 2012," Value Relevance of Book Value & Earnings under the Local GAAP and IFRS: Evidence from Turkey", Ege Academic Review, (Vol. 12, No.3).
11. Susanti, M et all, The Impact of IFRS 16 (PSAK 73) Implementation on Key Financial Ratios: An Evidence from Indonesia, Faculty of Economics and Business, Universitas Tarumanagara, Jakarta, Indonesia, Advances in Economics, Business and Management Research, Volume 174, (2020).
12. Veverková, A, IFRS 16 AND ITS Impacts on Aviation Industry, ACTA Universitatis Agriculturate ET Silviculturate Mendelianae Brunensis, Volume 67 Number 5, 2019.
13. xu.wei, et all, Converting Financial Statements: Operating to Capitalized Leases, Pacific accounting review. Vol.29 No.1. (2017).